السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان: الواقع والمستقبل

أ.م.د. سليم كاطع علي
مركز الدراسات الاستراتجية والدولية-جامعة بغداد

الملخص

اعتمدت الصين في سياستها الخارجية تجاه مناطق العالم المختلفة على توظيف إستراتيجية القوة الناعمة، اعتمادا على القوة الاقتصادية والتجارية والاستثمار الخارجي بهدف تعزيز نفوذها وتمددها في هذه المناطق، وبما يتفق وطموحها في البروز كقوة عالمية لا يمكن تجاوزها في التفاعلات الإقليمية والدولية، وقد شكلت السياسة الخارجية الصينية تجاه قارة أفريقيا تجسيدا عمليا لهذه السياسة، وقد شكل السودان بمقوماته وامكاناته الاقتصادية والجغرافية هدفا للسياسة الصينية بهدف تعزيز وجودها السياسي والاقتصادي في هذه الدولة المهمة. فالسياسة الصينية تجاه السودان لا تتفضل عن استراتيجية الصين الشاملة، التي تسعى إلى أن يكون لها دور إقليمي ودولي، في مختلف جوانب العلاقات الدولية، مما يوشر رغبة الصين في التحول بالنظام الدولي من الاحادية القطبية التي تجسد هيمنة الولايات المتحدة ولو نسبيا، إلى نظام التعددية القطبية، ولا سيما في الجوانب الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، التبادل التجاري، القوة الناعمة، أمن الطاقة، النظام الدولي.

Abstract

In its foreign policy towards different regions of the world, China relied on employing a soft power strategy, depending on economic and trade

power and foreign investment in order to enhance its influence and expansion in these regions, and in line with its ambition to emerge as a global power that cannot be bypassed in regional and international interactions. Towards the continent of Africa is a practical embodiment of this policy. Sudan, with its economic and geographic capabilities and capabilities, has been a target of Chinese policy with the aim of strengthening its political and economic presence in this important country. The Chinese policy towards Sudan is not superior to China's comprehensive strategy, which seeks to have a regional and international role in various aspects of international relations, which indicates China's desire to shift the international system from unipolarity, which embodies the hegemony of the United States, albeit relatively, to a multipolar system , particularly in the economic aspects.
Keywords: foreign policy, trade exchange, soft power, energy security, international system.

المقدمة

تنطلق السياسة الخارجية للصين تجاه أية دولة في العالم من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية الدولة المعنية بتلك السياسة من جهة أخرى. ومن هنا فأن مثل هذه السياسة تجاه بلد عربي وأفريقي مثل السودان، لا بُد من أن تأخذ هذه المسألة في النظر، إذ أن السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان انما تنطلق من اعتبارات عدة، لعل اهمها أهمية الموقع الجغرافي للسودان من الناحيتين السياسية والاستراتيجية، استنادا إلى أن الموقع الجغرافي للدولة يُعد أحد أسباب الاهتمام الدولي بهذه المنطقة.

ومن ثم فان السياسة الصينية تجاه السودان لا يمكن ان تنفصل عن استراتيجية الصين الشاملة وأهدافهما في قارة أفريقيا من جهة، وفي منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى من جهة أخرى، نظراً لما يتمتع به السودان من مميزات استراتيجية مهمة سواء تعلق الأمر بالموقع الجغرافي من ناحية، أم الثروات الطبيعية كالنفط والمعادن من ناحية أخرى، فضلاً عن الإمكانات المائية والزراعية

والثروة الحيوانية التي يمتلكها، وهو ما جعل من السودان أحد الدول المهمة والمؤثرة في المنطقة.

اشكالية الدراسة:

تتحدد اشكالية الدراسة بتناول السياسة الخارجية الصينية من منطلق الحفاظ على مصالحها الحيوية في القارة الافريقية عموماً وفي دولة السودان على وجه الخصوص، وهنا تثار عدة اسئلة منها: ما هو الادراك الصيني لأهمية السودان؟، وما هي اهداف السياسة الصينية تجاه السودان؟، وما هي وسائل السياسة الصينية تجاه السودان؟، وما هو مستقبل السياسة الصينية تجاه السودان؟.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان التحولات في المشهد الدولي وازدياد حدة التنافس بين القوى الدولية يفرض على الصين استراتيجياً ان تكسب مناطق نفوذ لها اذ ما اردات ان تمارس دورا فاعلاً ومؤثراً عالمياً، وتأتي السودان كأحد اهم المناطق المهمة في إفريقيا لأنها مجال حيوي للشركات الصينية لا سيما النفطية منها وكونها سوق واسعة للمنتجات الصينية ومكان مهم لجذب الاستثمارات الصينية.

المبحث الأول: أهمية السودان

يتمتع السودان بموقع استراتيجي مهم في القارة الأفريقية كونه يُعد من أكبر الدول العربية والأفريقية عموماً من حيث المساحة، مما جعله بمثابة حلقة وصل بين أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي.

اولاً: النفط والثروة المعدنية

يمتلك السودان إلى جانب موقعة الاستراتيجي ومساحته الواسعة، عدة مقومات وإمكانيات تؤهله للتحول إلى قوة مؤثرة إذا ما توفرت الظروف المناسبة، التي تتمثل بحيازته على النفط والثروات المعدنية المهمة.

ويأتي النفط في مقدمة الثروات المهمة في السودان، إذ تقدر الاحتياطيات النفطية في السودان بحوالي (٥) مليار برميل لعام ٢٠٠٧، وبزيادة تصل إلى حوالي (٥٦٣) مليون برميل عن الاحتياطيات النفطية المثبتة في عام ٢٠٠٦. وهو ما يشكل نسبة (٥%) من إجمالي الاحتياطيات النفطية في القارة الأفريقية[١].

وقد أدت عمليات التنقيب والاستكشاف النفطي في السودان إلى تزايد الكميات المنتجة من (٧٥٠) إلف برميل يومياً في عام ٢٠٠٦[٢]، إلى حوالي مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٨[٣]. ويعد حقل هجيلج Heglig من أهم الحقول النفطية في السودان، والذي ينتج لوحده حوالي (٢٥٠) ألف برميل من النفط الخام[٤].

---

[١] وليد جواد جاسم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١، ص١٦٥.

[٢] د. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية . الأفريقية: شراكة ام تعاون؟، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٧٢، ٢٠٠٧، ص١٤.

[3] Abayomi Azikiwe French – U.S. Imperialist interest behind chad – sudan conflict, may 2009, p.2. At: http://www.iacenter.org/africa/chad-sudan/05809.htm.

[٤] د. محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٢٣٨.

وقد أصبح النفط ومشتقاته من أهم صادرات السودان، وأكبر مصدر للعملات الأجنبية منذ عام ١٩٩٩، إذ بلغ إجمالي العوائد من النفط السوداني حوالي (٧) مليار دولار في عام ٢٠٠٨[٥].

ولا شك فأن تزايد الاهتمام بالنفط السوداني إنما يرجع لتميزه بعدة مزايا شأنه في ذلك نفط القارة الأفريقية عموماً، التي تتمثل بما يأتي:[٦]

١. الخام السوداني متوسط الكثافة، إذ تبلغ كثافته أكثر من (٠،٨%)، ومن ثم ليس من الخامات الخفيفة، وليس كما يذهب بعضهم بأنه خام ثقيل، والكثافة تحدد إلى مدى بعيد قيمته في السوق العالمية.
٢. الخام السوداني يقع تحت تصنيف الخامات البارافينية، وذلك يعني أن نسبة البارفين (الشمع)، وهو(مكون طبيعي من مكونات النفط الكيميائية) أعلى نسبة من المكونات الأخرى.
٣. يمتاز الخام السوداني بقلة نسبة المواد الكبريتية، التي لا تتعدى (١%) مما يؤدي إلى تقليل تكلفة الإنتاج، التي تبلغ حوالي ثلاثة دولارات للبرميل الواحد، فضلاً عن إمكانية تكريره من دون الحاجة لوحدات إزالة الكبريت، إذ أن قلة نسبة الكبريت في المواد البترولية تعطي الخام ومنتجاته ميزة كبيرة في قيمته، وذلك للآثار البيئية الضارة التي تخلفها مادة الكبريت عند الاحتراق، ولأن مركباته تسبب تآكل المحركات والحديد بصورة عامة.
٤. يمتاز الخام السوداني أيضاً بجودة مشتق الديزل، لارتفاع الرقم الستيني (NO.CETANE)، الذي يزيد من كفاية الاحتراق.

---

[5] Elizabeth Dickinson, The Green Zones: where failed state worke, Foreign policy, Washington, July / August 2009, p. 88.

[٦] وليد جواد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦. وينظر: عمار علي حسن، ممرات غير آمنة، الطبعة الاولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣، ص ٧.

٥. وعلى وفق هذه المواصفات تكون قيمة الخام السوداني في السوق العالمي حوالي قيمة خام برنت ناقصاً (١،٤٣) دولار، أو قريباً من الخام العربي الخفيف.

فضلاً عن ذلك، يمتلك السودان احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي، إذ تقدر تلك الاحتياطيات بحوالي (٨٦) مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٣، وأبرز الحقول المنتجة للغاز الطبيعي حقلي بشائر وسواكن الذي بلغ معدل إنتاجه حوالي (٢٨٠) مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠[٧].

إما على صعيد الثروة المعدنية فيوجد بالسودان خامات عديدة، أهمها خام الحديد، المنغنيز، الذهب، الفضة، الكروم، الميكا، الزنك، الرخام، الجبس، والنحاس، إلا إن استغلال هذه الثروة لا يزال محدود للغاية، وذلك لصعوبة المواصلات من ناحية، والافتقار إلى التمويل اللازم من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار، يبلغ احتياطي السودان من معدن النحاس نحو (٩،٣٠٠) مليون طن، ويشكل نسبة (٣،١%) من إجمالي احتياطي الوطن العربي، ويوجد في منطقة حفرة النحاس التي تقع في جنوب إقليم دارفور[٨].

أما الحديد فيوجد في مناطق فودكان وماتو وأمد وبحر الغزال، وبلغ احتياطي السودان من الحديد نحو (١٤٨) مليون طن في عام ٢٠٠٠، ويعد من الدول المصدرة، كما ينتج السودان الذهب وبكميات قليلة في منطقة وادي حلفا بولاية البحر الأحمر، ومنطقتي شاي وكرنك في إقليم كسلا، المحاذي للحدود الإثيوبية،

---

[٧]قاسم محمد عبيد، التنوع الاثني لسكان السودان وأثره في قوة الدولة، إطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية / ابن رشد، ٢٠٠٠، ص٦٨.

[٨]عبد الغفار محمد احمد، السودان وديناميكية التنوع، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٨٣، كانون الثاني ١٩٨٦، ص١١١.

فضلاً عن اليورانيوم في إقليم دارفور، والفضة، الكروم، النيكل، الذهب، البوكسيت، الرخام، والمنغنيز [٩].

ثانياً : الزراعة والثروة الحيوانية

يتمتع السودان بثروات هائلة في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، إذ يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الأراضي الزراعية العربية، ولذلك يوصف السودان بأنه (سلة الغذاء العربي).إذ تشير التقديرات الرسمية إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة في السودان تبلغ مساحتها نحو (٢٠٠) مليون فدان، أي ما يعادل نحو (٤٥%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي[١٠]. كما تشير تلك التقديرات إلى إن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المستغل منها حالياً لا يتجاوز (١٥%)، أي حوالي (٣٠) مليون فدان[١١]، فضلاً عن امتلاك السودان لنحو (٢٤) مليون فدان من المراعي الطبيعية، ونحو (٦٤) مليون فدان من الغابات والشجيرات التي يمكن إن تُستغل في تجارة الأخشاب وصناعة الورق، ومواد صناعية أخرى. ومما يزيد من أهمية تلك الأراضي هو توفر الموارد المائية اللازمة للزراعة وبكميات كبيرة، إذ يحتوي السودان على كميات هائلة من مياه الأنهار والمياه السطحية والمياه الجوفية فضلاً عن مياه الأمطار. إذ تنتشر مصادر المياه الجوفية في أكثر من (٥٠%) من مساحة السودان، ويقدر مخزونها

---

[٩] **حسام جاد الرب، جغرافية أفريقيا وحوض النيل، الطبعة الاولى، القاهرة، مكتبة ومطبعة الغد، ٢٠٠٦، ص ٢٣٢.**

[١٠] **احمد عبد الصبور عبد الكريم، تراث السودان والغرب الطامع، ٢٠١٠/١١/١٦، ص١، على الموقع:**

http://www.alegt.com/2009/19/article-206187.htm1.

[١١] **عصام عبد الفتاح، البشير " رجل لا ينحني ... وزعيم لن يبيع"، وقائع مرحلة فارقة في تاريخ السودان، الطبعة الاولى، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ص ٢٧ – ٢٨.**

بنحو (١٥،٢٠٠) مليار متر مكعب، فضلاً عن توفر الأنهار والبحيرات من أهمها نهر النيل وروافده، إذ تقدر حصة السودان من مياه النيل بنحو (١٨،٥) مليار متر مكعب في العام، يستغل السودان منها حالياً نحو (١٢،٢) مليار متر مكعب سنويا[١٢].

وينقسم الاقتصاد الزراعي في السودان على نوعين، أولهما القطاع المعيشي، ويشتغل فيه معظم السكان العاملين بإنتاج الغذاء، وثانيهما الاقتصاد الحديث، إذ تعتمد الزراعة على معدات الإنتاج الحديث، ويشتغل السكان العاملين فيه بإنتاج المحاصيل النقدية بوجه خاص[١٣].

ويأتي في مقدمة المحاصيل الزراعية في السودان القطن الذي يعد من المحاصيل النقدية الرئيسة للاقتصاد السوداني، إذ ينمو القطن الطويل التيلة في المساحات التي تعتمد على الري، في حين ينمو القطن القصير التيلة في مناطق الزراعة المطرية، ويشكل القطن نحو (١٨%) من قيمة صادرات السودان[١٤]. كما يتميز السودان بإنتاجه للسمسم والبن وقصب السكر، والشعير والأرز والمانجو، وكذلك الحبوب الغذائية كالذرة، والتبغ، فضلاً عن الحبوب الزيتية، كالفول السوداني الذي أرتفع أنتاجه من (٥٥٥) إلف طن في عام ٢٠٠٦ ليصل إلى نحو (٥٦٤) ألف طن في عام ٢٠٠٧ بمعدل زيادة يصل إلى (١،٦%)، ويعزى ذلك إلى زيادة

---

[١٢] د. ياسر درويش، السودان: الأهمية الإستراتيجية، ٢٠٠٨/٣/١٥، ص٦، على الموقع: http://www.cmes –maroc.com/or/index.htm.

[١٣] ماجد محي عبد العباس، النظام السياسي في السودان من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٤، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص٢٠.

[١٤] د. جودة حسين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص٢٢٣.

المساحات المزروعة من (١،٦١٥) ألف فدان إلى (١،٩٣٢) ألف فدان في خلال المدة نفسها.

أما محصول زهرة الشمس فقد ارتفع أنتاجه من (٤٤) ألف طن في عام ٢٠٠٦ ليصل إلى نحو (٧٣) ألف طن في عام ٢٠٠٧، بمعدل زيادة يصل إلى (٦٥،٩%)، نتيجة لزيادة المساحات المزروعة من (٨٧) ألف فدان إلى (١٦١) ألف فدان.

كما يمتلك السودان حوالي (٨٠%) من احتياطيات الصمغ العربي، الذي يجمع من أشجار تسمى (ألاكاشا)، وهي من أشجار الغابات الموجودة بكثرة في السودان، ويعد الصمغ العربي من المحاصيل التصديرية المهمة بالنسبة للسودان، إذ تقدر عوائده بنحو (٥٠) مليون دولار سنويا[١٥].

أما على صعيد الثروة الحيوانية، فيعد السودان من أهم الدول العربية والأفريقية في إنتاج الثروة الحيوانية ومنتجاتها، التي تساهم في ضمان الأمن الغذائي بتوفير اللحوم بأنواعها، والبيض، ومنتجات الألبان للاستهلاك المحلي وللتصدير.

اذ يمتلك السودان ثروة حيوانية ضخمة جعلته يحتل المركز السادس عالمياً والثاني على صعيد القارة الأفريقية بعد المغرب، والأول عربياً، بثروة تقدر بأكثر من (١٣٢) مليون رأس من الأبقار والأغنام والماعز والإبل[١٦]. كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣٨).

ويعد إقليم دارفور من أكبر الولايات في السودان إمتلاكاً للثروة الحيوانية، إذ يحتوي على حوالي (٢٦%) من أجمالي أعداد الثروة الحيوانية في السودان، وترجع أسباب ذلك إلى تنوع مناخها وملائمة طبيعتها ووفرة مراعيها، وهو ما أهلها لأن

---

[١٥] د. ياسر درويش، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[١٦] المصدر نفسه، ص٦.

تؤثر تأثيراً حيوياً في صادرات السودان بنسبة تقدر بحوالي (٦٠%) من صادرات الإبل والأغنام لمصر وليبيا[١٧].

فضلاً عما سبق، يمتلك السودان حوالي (٤٠) مليون رأس من الفصيلة الخيلية، و (٤٥) مليون من الدواجن، وثروة سمكية تقدر بحوالي (١٠٠) ألف طن للمصائد الداخلية، و (١٠) ألاف طن للمصائد البحرية، إلى جانب أعداد كبيرة من الحيوانات البرية[١٨].

مما تقدم، يتضح لنا أن السودان بوصفه بلداً عربياً – أفريقياً يمتلك من المقومات والعناصر الضرورية للبروز قوة مؤثرة في المحيطين العربي والأفريقي، وأن هذه المقومات أدت بالنتيجة إلى أن يصبح السودان هدفاً للقوى الطامحة إلى الهيمنة، وضمان التفوق على الصعيد العالمي، ولعل في مقدمة تلك القوى تأتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، اللتان سخرتا كل إمكاناتهما تجاه السودان لخدمة أهدافها ومصالحها، بالاستفادة من الإمكانيات السودانية، وما تزخر به هذه البلاد من ثروات هائلة أخذه في الازدياد.

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان

[١٧] د. عبده مختار موسى، دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص٧٧.

[١٨] احمد عبد الصبور عبد الكريم، تراث السودان والغرب الطامع، ٢٠١٠/١١/١٦، ص٢، على الموقع:
http://www.alegt.com/2009/19/article-206187.htm1

إن أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن جملة أهداف سياستها الخارجية صوب القارة الأفريقية عموماً، ومنطقة القرن الأفريقي بصورة خاصة.

وقد أسهم في تعزيز هذا التوجه، ما تمتاز به السودان من مزايا وخواص جعلتها تحتل أهمية كبيرة على أجندة السياسة الخارجية الصينية، ولاسيما وإن تلك المقومات قد جعلتها تحتل أولوية في التوجه الصيني تجاه القارة الأفريقية.

اولاً : الأهداف الاقتصادية

تأتي الأهداف الاقتصادية في مقدمة أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان. فإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أكدت الاعتبارات الاستراتيجية للسودان من خلال موقعه المهم كونه يمثل حلقة وصل بين منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى، فإنها أكدت من ناحية اخرى أهمية الاعتبارات الاقتصادية بفعل عوامل عدة من بينها اكتشاف النفط وإنتاجه بكميات كبيرة في السودان[١٩].

فقد أدى تزايد الأهمية الاقتصادية للسودان كونه من أهم منتجي النفط في القارة الأفريقية، فضلاً عن إنتاجه للعديد من المواد الخام ومصادر الطاقة الأخرى إلى أن يحتل أهمية كبيرة في سياق الإستراتيجية الجديدة للصين في قارة أفريقيا، والتي تتمثل في النفاذ والاقتراب من مصادر الطاقة المهمة، وفي مقدمتها (النفط)، في وقت تشير الكثير من الدراسات إلى بداية نضوب العديد من المناطق النفطية في العالم.

[١٩] سامي السيد احمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة: الدور والاستجابة، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص ١٣٣. وينظر: د. كاظم هاشم نعمة، أزمه دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة، فيك مجموعة باحثين، السودان على مفترق الطرق: بعد الحرب .... قبل السلام، الطبعة الاولى، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١١٩.

أن السياسة النفطية الصينية تجاه السودان، لم تخرج عن نطاق إستراتيجية الصين الجديدة للبحث عن النفط في الخارج The go out strategy، والقائمة على أساس المزاوجة بين الاستثمار المالي وزيادة الترابط الاقتصادي مع الدول النفطية إنطلاقاً من أن ذلك سوف يمهد الطريق لتقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية، بما يسمح بضمان تدفق إمدادات النفط إليها[٢٠].

وفي هذا السياق، فقد بدأت الصين منذ عام ١٩٩٥ بإستيراد النفط السوداني، وأصبحت تستورد حوالي (7%) من إجمالي وارداتها النفطية من السودان، إذ قامت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC في عام ١٩٩٦ بدفع مبلغ يقدر بحوالي (٤٤١) مليون دولار للحصول على نحو (٤٠%) من أسهم شركة نفط النيل الأعظم CNPOC، كما قامت الشركة الصينية بانشاء خط انابيب بطول ١٥٠٠ كلم لنقل الانتاج النفطي الى ميناء بورسودان على البحر الاحمر ومنه الى ناقلات النفط المتجهة الى الصين.

أما في عام ١٩٩٨ فقد قامت شركة النفط الوطنية الصينية في إنشاء خط أنابيب بطول (١٥٠٦كم) لنقل النفط من حقول استخراجه إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات النفط المتجهة إلى الصين[٢١]، فضلاً عن قيام مجموعة الإنشاءات الهندسية النفطية الصينية ببناء محطة لتخزين النفط في ميناء بورسودان بقيمة (٢١٥) مليون دولار مخصصة لتصدير النفط[٢٢].

---

[٢٠] علي حسين باكير، العلاقات الخليجية – الصينية الإستراتيجية تحت المجهر، مجلة آراء الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٨٠، آيار ٢٠١١، ص ١٨.

[٢١] سامي السيد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨.

[٢٢] أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، الطبعة الاولى، سلسلة دراسات عالمية، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٦٣، ٢٠٠٧، ص ٢٥.

ولاشك فأن مما ساعد على تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين والسودان لاسيما في القطاع النفطي، هو قيام تلك العلاقات على مبدأ المصالح المتبادلة، وهو ما أفاد منه كلا الطرفين، فمن ناحية استطاعت الصين من تنويع مصادر وارداتها النفطية، ومن ناحية أخرى فأن السودان وجد شريكاً اقتصادياً يمكن الإعتماد عليه بدون شروط سياسية أو التدخل في الشؤون الداخلية.

وعليه فقد عُدت الصين من أبرز المستثمرين في مجال صناعة النفط السوداني، إذ ارتفع حجم الاستثمارات الصينية في قطاع النفط السوداني من (١٢٨) مليون دولار في عام ٢٠٠٠، ليصل إلى حوالي (٢،٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٦، في حين ارتفعت تلك الاستثمارات لتصل إلى نحو (٤) مليار دولار في عام ٢٠٠٧[٢٣].

ولاشك فإن ضخامة وحجم المصالح الصينية في النفط السوداني جعل نفط السودان يحتل الأولوية في المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. إذ أشارت (كارولين بارثولوميو) Carolyn Bartholomew نائب رئيس لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية التي تم تشكيلها من الكونغرس الأمريكي في أكتوبر ٢٠٠٠ لمتابعة ودراسة واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى أن: " الصين ترغب على ما يبدو في التعامل مع الدول المارقة للحصول على النفط لموازنة النفوذ الأمريكي"، وأضافت (كارولين) إلى أنه:" لا توجد علاقات ثنائية هدامة في القارة الأفريقية أكثر من العلاقات الصينية – السودانية بالنسبة للمصالح الأمريكية"[٢٤].

---

[23] Thomas cum, china's foreign Aid Activities in Africa, latin America and southeast Asia, congressional Research Service, Washington, February 2009, p.13.

[٢٤] القلق الأمريكي من الصين ينتقل لأفريقيا، على الموقع:

وتجدر الإشارة إلى أن الادراك الاستراتيجي الصيني لأهمية النفط السوداني، إذ كان من ناحية يدخل في أطار دعم وتعزيز المكانة والنفوذ في القارة الأفريقية، من خلال تأمين الوصول إلى تلك الثروات المهمة، فأنه يعكس من ناحية أخرى، رغبة الصين في مواجهة نفوذ القوى الدولية الأخرى التي أصبحت هي الأخرى تسير باتجاه ضمان مصالحها في السودان، ولعل في مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الامريكية فرنسا والهند وروسيا.

أما الصين فقد قدمت هي الأخرى للسودان قروضاً ومنحاً للإسهام في تمويل مشاريع البنية التحتية، ولتهيئة وتدريب العاملين في القطاعات الحكومية. إذ قدمت الصين في عام ٢٠٠٠ قرضاً للسودان بقيمة (١٨٠) مليون دولار لإصلاح نظام النقل بالسكك الحديدية، وفي حزيران ٢٠٠٤ وقعت الصين اتفاقية مع السودان قدمت بموجبها قروضاً تفضيلية للخرطوم بقيمة (٣،٦) مليون دولار لبناء قاعة للمؤتمرات، كما منحت الصين السودان قرضاً بقيمة (٣) مليون دولار لدعم التعليم التقني في السودان وتأهيله [٢٥].

أما في عام ٢٠٠٥ فقد قدمت الصين نحو (٦) مليون دولار مساعدات للسودان لغرض بناء (٨٠) مدرسة أساسية وثانوية، فضلاً عن بناء المختبرات الضرورية للمدارس والكليات في السودان[٢٦]. كما منحت الصين السودان في عام ٢٠٠٦

---

http://www.siironline.org/alabwab/derasal/ol/271.htm.

[25] **Robert M. Gates, Investing in Tragedy: Chinas Money, Arms, and polities in Sudan, U. S. Defense Secretary, Washington, D. C , March 2008 , p. 30.**

[26] **Ibid , p. 30.**

قرضاً بقيمة (٣) مليون دولار لإعادة تأهيل البنية التحتية[٢٧]. وفي خلال زيارة الرئيس الصيني (هوجينتاو) للسودان في شباط ٢٠٠٧، فقد وقعت الصين مع السودان على العديد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي بينهما، تضمنت إلغاء ديون للصين بلغت نحو (٨٠) مليون دولار، فضلاً عن منح السودان قروض تفضيلية بالمبلغ نفسه.

ومما تقدم نخلص إلى أن الاعتبارات الاقتصادية تعد في مقدمة الاهداف الصينية في السودان، إذ أن الانتشار الواسع والمؤثر للشركات الصينية الاستثمارية في عموم السودان، ولاسيما تلك العاملة في مجال النفط، أسهمت بشكل فاعل في تقوية الوجود الصيني (اقتصادياً) في السودان، من خلال تعزيز الروابط التجارية بين الجانبين، وزيادة حجم الاستثمارات، وفتح الأسواق السودانية أمام حركة التجارة الصينية وبالعكس.

ثانياً: الأهداف العسكرية والأمنية

تتحدد الاهداف الامنية في السياسة الصينية تجاه السودان من ضرورة الحفاظ على استقراره لضمان مصالحها الاقتصادية، وشركاتها العاملة هناك من جهة، وكون السودان يشكل سوقاً إستهلاكية لشركات السلاح الصينية من جهة اخرى. ففي إطار حماية مصالحها الاقتصادية، ارسلت الصين عدداً من قوات جيش التحرير الشعبي الى جنوب السودان تحديداً لحماية خطوط النفط، إذ بلغ اجمالي عدد القوات التي أسهمت بها الصين في قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في جنوب السودان نحو (٤٠٠) جندي.

---

[٢٧] كريس ألدن، الصين في أفريقيا: شريك أم منافس؟، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص ص ٨٨ – ٨٩.

من جانب آخر تعد الصين من مصدري الاسلحة الرئيسيين للسودان، ومما ساعد على ازدياد تلك المبيعات هو تحسن الاوضاع الحالية للسودان نتيجة اكتشاف احتياطاتها النفطية الكبيرة. وقد شملت واردات السودان من الاسلحة الصينية منذ عام ١٩٩٥ على الذخيرة والدبابات والمروحيات والطائرات الحربية، كما اصبحت الصين المورد الرئيس للسودان في مجال الألغام الارضية الموجهة ضد الافراد والمركبات العسكرية[٢٨].كما باعت الصين الى السودان في عام ٢٠٠٢ اسلحة خفيفة بقيمة (٥٥) مليون دولار، فضلاً عن بيعها للسودان نحو (١٣٠) دبابة و(٢٠) طائرة مقاتلة، و (٥٠) ناقلة جنود مسلحة و (٥٠) قطعة مدفع مسحوبة.

وفي إطار تعزيز علاقات الصين مع السودان في الجانب العسكري فقد حرصت الصين على دعم التعاون الامني والعسكري مع السودان من خلال زيادة التعاون في الجوانب العسكرية، كما تم في خلال المدة من كانون الاول ٢٠٠٣ ولغاية نيسان ٢٠٠٧ عقد عدة اجتماعات بين البلدين بحضور ضباط من اعلى الرتب في القوات المسلحة السودانية واللجنة العسكرية المركزية الصينية وجيش التحرير الشعبي الصيني[٢٩].

وقد أسهمت تلك الاجتماعات في دعم الوجود الصيني في قطاع صناعة الاسلحة في السودان، إذ اصبحت الصين من اهم المستثمرين في صناعة الاسلحة

---

[٢٨]د. حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: اي مستقبل ؟، الطبعة الاولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧ ، ص.١٥٢

[٢٩]ينظر: تقرير السودان ٢٠٠٧، تطور العلاقات بين الصين و السودان، التقييم الاساسي للأمن الانساني، جنيف، العدد (٧)، تموز، ٢٠٠٧ ص ٦، على الموقع:
http://www.small – armssur - suddan. Org/hsba_sib_7_arms_arAbic. pdf

السودانية، التي وصل حجم استثماراتها في عام ٢٠٠٦ الى حوالي (٤) مليار دولار.

فضلاً عن ذلك، فقد قدمت الصين مساعدات عسكرية في مجال تطوير الاسلحة السودانية، لاسيما من خلال تسهيل انتقال التكنولوجيا والمعونة الفنية اللازمة لهذه الصناعات، إذ قامت الصين بإنشاء مصنع للأسلحة في الخرطوم يختص بصناعة الاسلحة الخفيفة والبنادق الرشاشة والذخائر، كما تم بناء مصنع عسكري آخر باسم (صياد) في تشرين الاول ١٩٩٩[٣٠].

ومما تقدم نخلص الى ان طبيعة الحضور الصيني (اقتصادياً، وامنياً، وعسكرياً) في السودان يؤشر لنا غلبة اعتبارات المصلحة القومية الصينية على ما عداها من اعتبارات ومبادئ اخرى، من خلال دعم نفوذها في السودان لمواجهة القوى الاخرى الطامحة لمنافستها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت ترى في تنامي النفوذ الصيني في السودان تهديداً واضحاً لمصالحها واهدافها هناك.

المبحث الثالث: وسائل السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان

اعتمدت الصين استراتيجية (القوة الناعمة) في تعاملها مع قضايا السودان المختلفة، ومنها قضية الجنوب، وذلك من خلال اعتمادها على الشراكة الاقتصادية، واحترام سيادة السودان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ومن دون فرض اي شروط سياسية، أو إصلاحات اقتصادية[٣١].

إذ عكست السياسة الصينية من جنوب السودان نموذجاً مغايراً للسياسة الامريكية حفاظاً على مصالحها السياسية والاقتصادية مع الحكومة السودانية، وهوما انعكس

---

[٣٠] المصدر نفسه، ص٨٩.

[٣١] ينظر: الدور الاقليمي والدولي من الصراع في جنوبي السودان، مع الموقع:
http//www.moqqtel.com/openshare/13ehoth/siasia2/sudan/sec32.doc.cvt.htm.

على تطور العلاقات الصينية . السودانية في المجالات كافة. وقد أشار السفير الصيني في السودان (لي تشنع ون) عام ٢٠٠٩ في الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والسودان الى طبيعية تلك العلاقات بقوله: "ان العلاقات الصينية . السودانية تعكس القيم والمبادئ التي بنيت عليها السياسة الخارجية الصينية، والتي تقوم على الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"، واضاف قائلاً: "ان الحفاظ على استقرار السودان في مصلحة الجميع، وان اي حالة فوضى او عدم استقرار لا يخدم مصلحة احد"[٣٢]. وعلى الرغم من إن الصين تمتعت بعلاقات متميزة مع حكومة جنوب السودان لارتباط ذلك بمصالح الصين الاقتصادية ولاسيما في القطاع النفطي، واسهامها في بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في منطقة (واو)، وفتح قنصلية لها في (جوبا) عاصمة الجنوب، وهو ما يعني توطيد العلاقات بين الجانبين بناءً على المصالح المشتركة[٣٣]. إلا ان تعامل الصين مع قضية الجنوب انطلق من مبدأ (دولة واحدة)، والتعامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان كونها جزءاً من حكومة الوحدة الوطنية، ولاسيما بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥[٣٤].

وبذلك، فقد ركزت سياسة الصين الخارجية إزاء قضايا السودان الداخلية، ومنها قضية الجنوب على دعم سيادة السودان، وتفعيل الجهود السودانية لإيجاد حل

---

[٣٢] نقلاً عن: السودان والصين: يقدمان للعالم نموذجاً من العلاقات الاستراتيجية، ٢٠٠٩/٢/١٠، ص١، على الموقع: http://www.arabic/2009_02/10/content/813794.htm.

[٣٣] ملوك النيل، المقاربات الدولية لمستقبل السودان ،على الموقع: http://www.mlfat_jdalsudan.maktoobblog.com/161110928.htm

[٣٤] ينظر: تقرير السودان ٢٠٠٧، تطور العلاقات بين الصين والسودان، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

للأزمة، أو عبر دعم المبادرات الاقليمية أو الدولية التي تدعم وحدة السودان، فضلاً عن معارضتها للعقوبات الاقتصادية ضد السودان خشية ان تؤثر تلك العقوبات على طبيعة المصالح الاقتصادية التي تربطها مع السودان ولاسيما في مجال صناعة النفط[٣٥].

من ناحية أخرى، فقد حددت الصين سياستها تجاه مشكلة إقليم دارفور بأنها جزء لا يتجزأ من السياسة الصينية العامة تجاه السودان، من خلال تأكيدها على معالجة جذور المشكلة، وإيجاد الحلول لها ضمن إطار الدولة السودانية، وبعيداً عن التدخلات الأجنبية، فضلاً عن منح الدور الأكبر لمعالجة المشكلة للاتحاد الأفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة الأمريكية منفذاً لها للتدخل في دارفور وقضايا السودان الأخرى.

ففي إطار سعي الصين للحفاظ على مصالحها الاقتصادية في السودان، وفي اقليم درافور على وجه الخصوص، فقد عارضت بكين العديد من القرارات التي اتخذها مجلس الامن وبضغط من الولايات المتحدة ضد السودان، كما هو الحال في رفض الصين للقرار (١٥٩٣) الصادر في ٢٠٠٥/٣/٣١، الذي أحال بموجبه قضية دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية[٣٦]. إذ أكد مندوب الصين لدى الامم المتحدة (وانج جوانجيا)، ان الصين لا تؤيد إحالة قضية دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية بدون موافقة الحكومة السودانية، لأنها تخشى ان ذلك لن يعقد الجهود المبذولة لضمان تسوية مبكرة لمسألة دارفور فحسب، بل سيكون له ايضاً عواقب لا يمكن التنبؤ بها على عملية السلام بين الشمال والجنوب في السودان.

---

[٣٥] التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي (الكتاب السنوي)، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٨، ص ٥٠٠.

[٣٦] سامي السيد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧١ ـ ١٧٢.

كما امتنعت الصين بدورها عن التصورات على العديد من القرارات الدولية التي صدرت ضد السودان، وعلى سبيل المثال امتنعت الصين من التصويت على القرار (١٥٥٦) في ٢٠٠٤/٧/٣٠ الذي دعا الى انشاء قوة من الاتحاد الافريقي للتدخل في ازمة دارفور، والقرار (١٥٦٤) في ٢٠٠٤/٩/١٨ والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق دولية لتحديد أسماء الأشخاص والجهات التي تقف وراء الجرائم واعمال العنف في اقليم دارفور. فضلاً عن ذلك فقد امتنعت الصين الى جانب (روسيا والجزائر) عن التصويت على قرار مجلس الأمن المرقم (١٥٩١) الصادر في آذار ٢٠٠٥ الذي يفرض حظر على الأسلحة المصدَرة الى السودان، ويضع قيوداً مالية على المسؤولين السودانيين[٣٧].

من ناحية أخرى، أسهمت الصين في تخفيف العديد من المسودات التمهيدية لقرارات كانت ترعاها الولايات المتحدة لإدانة الحكومة السودانية، وهددت بأنها سوف تستخدم حق الفيتو (النقض) ضد فرض اي عقوبات اخرى ضد السودان، كما لعبت الصين دوراً كبيراً في تعديل قرار مجلس الامن رقم (١٧٠٦) الصادر في ٣١ آب ٢٠٠٦ من خلال تضمينه فقرة نصت على مواقفة الحكومة السودانية على إرسال قوات دولية لإقليم دارفور، فضلاً عن مساهمتها مع الحكومة السودانية في صياغة مشروع العمليات المختلطة (الهجين)، وهوما شكل قيداً على الخطط والسياسات الامريكية في السيطرة على المناطق الاستراتيجية ومنابع الطاقة[٣٨].

---

[٣٧] بايتس غيل، النجم الصاعد: الصين: " دبلوماسية أمنية جديدة "، ترجمة: دلال ابو حيدر، الطبعة الاولى، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩، ص٢٦٤.

[٣٨] د. عبده مختار موسى، دارفور: من أزمة دولة الى صراع القوى العظمى، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص ص ٢٥١ . ٢٥٣.

فضلاً عن ذلك، فقد استمرت السياسة الصينية في معارضتها للتوجهات الامريكية تجاه السودان، ووصل اهتمامها بالشأن السوداني إلى قيام الرئيس الصيني (هوجينتاو) بتعيين (ليو جوين) مبعوثاً خاص للحكومة الصينية للسودان، لغرض متابعة التحركات الامريكية تجاه السودان، لاسيما في دارفور والرد عليها. وقد كان ذلك الدور واضحاً في الموقف من زيارة وفد من الكونغرس الامريكي لإقليم دارفور وحديثه عن تدهور الاوضاع الانسانية هناك، إذ رد المبعوث الصيني على تلك الزيارة في شباط ٢٠٠٧ قائلاً: " ان كثيراً من الناس يدعي بوجود إبادة جماعية في دارفور، نحن لا نرى ذلك، ولا نصدق ان شعب السودان المسالم يمكن ان يقوم بالإبادة الجماعية"[٣٩].

كما أكد المبعوث الصيني أن بلاده ستؤدي أثراً مهماً في تصحيح الأمور ومعالجتها وصولاً الى تسوية المشكلة نهائياً بقوله: "ان الحكومة الصينية ستؤدي دوراً حيوياً في بناء قوات حفظ السلام المشتركة، انها تعمل على زيادة الاستثمارات الصينية في السودان على اساس ان سبب الأزمة في دارفور يعود الى الفقر، وانعدام التنمية، وان مزيداً من تلك الاستثمارات سيساعد على حل تلك القضية"[٤٠].

ولا شك فأن ما تقدم يدل على رغبة الحكومة الصينية في التعامل مع السودان وفقاً لاعتبارات المصالح المتبادلة ولا سيما الاقتصادية منها، وبعيداً عن الشعارات والطروحات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وعدم القبول بفكرة أن الحكومة

---

[٣٩] المصدر نفسة، ص ٢٥٢.

[٤٠] د. منى حسين عبيد، السياسة الصينية تجاه دول شرق افريقيا: السودان إنموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩، شتاء ٢٠١١، ص ٨٨.

السودانية مسؤولة عن الجرائم والانتهاكات التي تحدث في إقليم دارفور كما تروج الولايات المتحدة الأمريكية لذلك.

المبحث الرابع: مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان

لقد أصبح للعامل الاقتصادي أثراً بارزاً في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، ولاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى نظام القطبية الأحادية دون التطرق إلى الأولويات الاستراتيجية المتضمنة إعادة توزيع القوى على أساس اقتصادي وليس عسكرياً، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العامل الاقتصادي أساساً مهماً لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة[٤١].

إذ ان تزايد اهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية، وارتباطها بأمن الدول ووحدتها، جعل مبدأ ان السلام والتنمية يشكلان احد أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية[٤٢]. إذ ان سعي الصين للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة، والحيلولة دون تراجعها اقتصاديا عبر الاستحواذ على إمكانات القوة الحقيقية، دفع بها إلى محاولة التواجد في مناطق العالم المهمة، قارة افريقيا، ولا سيما السودان في مقدمة تلك المناطق نظراً للثروات الهائلة التي يتمتع بها.

فالعامل الاقتصادي اصبح أحد العوامل المؤثرة في التوجه الصيني تجاه السودان، إنطلاقاً من ان انها تعد من أهم مناطق الطاقة، في عالم لم يعد فيه النفط سلعة

---

[٤١] يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية،، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠، ص ٥٠ وما بعدها.

[٤٢] عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية . الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد (٤١)، ٢٠١٤، ص ٣٨٠.

تجارية تحقق من استثمارها عائدات كبيرة فحسب، بل اصبح قضية استراتيجية كبرى تتصل اتصالاً مباشراً ووثيقاً بعجلة التطور والصراع الدولي. ومما عزز من تلك الاهمية هو ضخامة حجم الإقتصاد الصيني، الذي يُعد ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي نحو (١٣) تريليون دولار، في عام ٢٠١٨[٤٣]، وبحسب التقرير الصادر من البنك الدولي لإعادة الهيكلة والتنمية يتوقع ان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠٣٤ نحو (٢٠) تريليون دولار[٤٤].

لقد دفع التطور والنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين خلال السنوات الاخيرة الى البحث عن مصادر وامدادات البترول والمواد الخام، اذ ان معدلات النمو المرتفعة في الصين والتي تجاوزت (٩%) دفعت الصين الى ضرورة السعي نحو تأمين احتياجاتها من الطاقة (النفط والغاز) لتحقيق أمن الطاقة، لا سيما اذا ما علمنا بان الطلب الصيني على الطاقة اخذ بالازدياد، اذ تحولت الصين منذ عام ١٩٩٣ من دولة مكتفية ذاتياً للنفط الى دولة مستوردة له[٤٥]، واصبحت منذ عام ٢٠٠٤ ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما يعني ان الطاقة وامنها، الى جانب التبادل التجاري والاستثمارات ستكون

---

[٤٣] د. صدفة محمود محمد، شرنقة التوازن: هل يتجاوز البناء العسكري الهندي الهواجس الاقليمية؟، تحولات استراتيجية (ملحق) ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (٢١٧)، يوليو ٢٠١٩، ص ١٧.

[٤٤] يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الطبعة الاولى، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ٦٦.

[٤٥] بيتر تيرتزاكيان، ألف برميل في الثانية: نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص١٧١.

من العوامل المهمة في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه السودان.إذ تشير المعلومات بأن الطلب العالمي على النفط سوف يستمر في الزيادة في المستقبل، ففي الوقت الذي وصل فيه الاستهلاك العالمي من النفط في عام ٢٠٠٨ إلى نحو (٦٨،١) مليون برميل يومياً، فانه من المتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك إلى أكثر من (١٢٠) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥[٤٦]. وفي هذا السياق، فقد بلغت احتياطيات النفط المثبتة لدى الصين عام ٢٠١٣ نحو (٢٤،٤) مليار برميل، واحتلت بذلك المرتبة العاشرة على مستوى الاحتياطي العالمي، في حين بلغت وارداتها من النفط الخام في عام ٢٠١٤ نحو (٦،١) مليون برميل يومياً، ويرجح ان ترتفع الى نحو (١٤،٣) مليون برميل في عام ٢٠٤٠[٤٧]. في حين بلغت احتياطيات الصين من الغاز الطبيعي، في عام ٢٠١٨ نحو (٦،١) ترليون متر مكعب، واحتلت بذلك بالمرتبة السابعة من حيث الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي[٤٨].

ووفقاً لما تقدم، فقد اصبحت رؤية الصين للدول الافريقية ولا سيما السودان ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيتها لأمن الطاقة، والأمن القومي الصيني، بهدف تأمين إمدادات مستقرة من الطاقة، نظراً لسياسات الحكومة الصينية داخلياً، لديمومة

---

[٤٦] نبيل خليفة، تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٨٤.

[٤٧] لمحة احصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد الاول، ٢٠١٥، ص ١٦.

[٤٨] عبيد الحليمي، استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي، في كتاب: أثر المتغيرات الاقليمية والدولية علي مستقبل مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص ٦٦.

خطط التنمية ومعدلات النمو المرتفعة للاقتصاد الصيني[٤٩]. إذ يرتكز المفهوم الصيني لأمن الطاقة على ضرورة تأمين حاجات الصين من الطاقة، عبر التحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الامدادات وتحقيق تأمين تلك الامدادات وإستقرارها. فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين بالتركيز على بناء مخزون إحتياطي استراتيجي من النفط وصل الى نحو (٥٠٠) مليون برميل، لتكون بذلك ثاني اكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة الامريكية، التي لديها مخزون استراتيجي يقدر بنحو (٧٠٠) مليون برميل[٥٠]. أما على المستوى الخارجي فقد بدأت الصين بالتحرك على أكثر من مسار لتنويع احتياجاتها من الطاقة، والاعتماد على اكثر من منطقة مثل دول الشرق الاوسط ودول آسيا الوسطى[٥١]. وعليه، فقد أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيَما بالنسبة للدول الكبرى. ومن ثم فان استمرار اعتماد الصين على إمدادات الطاقة الخارجية، لديمومة عملية النمو الاقتصادي فيها، وهو الاعتماد الذي يتوقع ان يتنامى في المستقبل المنظور، جعل

---

[٤٩] د. وجيه احمد عبد الكريم، دور العوامل السياسية في تعزيز العلاقات الصينية الخليجية، على الرابط: http://chinaasia-rc.org/index.php?d=15&id=2561

[٥٠] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤، ص ٥٤.

[٥١] محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الادوار والاستراتيجيات، الطبعة الاولى، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص ص ٥٩ ـ ٦٠.

من أمن الطاقة المحرك الرئيس للسياسة الصينية تجاه السودان، فضلاً عن الشركات الصينية العاملة هناك، والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية للسودان.

ومن ثم فأن سعي الصين إلى ضمان مصالحهما ونفوذهما في القارة الأفريقية سوف تجعل من السودان في المستقبل محوراً مهماً من محاور الدور الصيني العالمي، نظراً للمكانة المهمة التي يحتلها السودان لاسيما في الجوانب الاقتصادية والأمنية، ومما يعزز من ذلك ان الصين لا زالت تعتمد استراتيجية أحادية الجانب لا سيما في الجانب الاقتصادي في سبيل دعم وتعزيز نفوذها السياسي في السودان مستقبلاً. وعلى الرغم من أن العلاقات الصينية – السودانية القائمة على أساس المصالح المتبادلة، ولاسيما الاقتصادية منها قد تشكل حسب الرؤية السودانية عاملاً محدداً للدور الأمريكي المتزايد في السودان، إلا إنه يمكن القول بأنه على الحكومة السودانية عدم التعويل على هذه العلاقات، نظراً لطبيعة المصالح المشتركة التي تربط بين الصين والولايات المتحدة، وهو ما يعني أن الدور الصيني سوف يظل متصلاً بمصالحها الحيوية التي تتسع وتضيق حسب مصالحها وأهدافها الذاتية.

ومما تقدم، يمكن القول ان مستقبل السياسة الصينية تجاه السودان، يؤشر تطور تلك السياسة، عبر تعدد وسائل تلك السياسة ولا سيما السياسية والاقتصادية، ومما يعزز من ذلك التوجه ان الصين أصبحت في نظر العديد من الدول الأفريقية، ومنها السودان القوة المناسبة للحلول محل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدوا فيها ما يلبي طموحاتهم الذاتية من خلال الطروحات الصينية التي أخذت تبتعد كثيراً عن عوامل السياسة والآيديولوجيا مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وعدم ربط الاستثمارات والمساعدات بالشروط

المسبقة، وعدم بث أية أيديولوجيات فكرية أو ثقافية تذَوب الطابع الأفريقي مثلما تفعل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى[٥٢].

الخاتمة

سعت الصين الى ايجاد مناطق نفوذ لها في المناطق المهمة من العالم وهنا تأتي افريقيا كونها من مناطق العالم المهمة ولا سيما من حيث النفط اذ ان الصين لو ارادت الحفاظ على تقدمها الاقتصادي لا بد من تامين مستلزمات الطاقة كم ان الوجود الصيني في إفريقيا عكس التطور المتزايد في العلاقات الصينية الإفريقية ويعكس أيضا التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الصينية التي بدأت ملامحها تتغير بعد خروج الصين من سورها العظيم وتصاعد دورها كقوة عالمية وبدأت تبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها العالمي.

وهنا بدأت تبحث عن مناطق نفوذ في مناطق العالم المهمة ومنها القارة الإفريقية من خلال اعتماد ستراتيجية قائمة على القوة الاقتصادية والتجارية والاستثمار كأداة للتوسع في افريقيا وبالفعل تمكنت خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية، وتأتي دولة السودان باعتبارها بوابة إفريقيا الكبرى أي انها جعلت من السودان الغنية بالنفط والذهب والمعادن الاخرى باعتبارها هدف للدبلوماسية الصينية ،فالسودان لديه ثقل نفطي لذا تتطلع الصين ان تمارس دورا اكبر في السودان لان هناك اهداف لها أهمها الاقتصادية التي تتمثل بتوسع عمل الشركات الصينية وسيطرتها على النفط السوداني ، وضمان السوق الواسعة للمنتج الصيني (مصنع العالم)، وضمان حركة تدفق

---

[٥٢] د. ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى على الموارد: إنموذج التنافس الأمريكي- الصيني على السودان، مجلة دراسات افريقية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، العدد (٤٥)، حزيران ٢٠١١، ص ١٦٧.

الاستثمارات الصينية الى السودان، فضلا عن تقويض وجود الاستثمارات الأميركية والأوروبية في السودان وخاصة النفطية او على الأقل الدخول شريكة معها .

وفي ضوء ما تقدم نجد ان السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان اصبحت تتجاوز الابعاد الايديولوجية الى الابعاد الاقتصادية والتجارية كونها اهم ركائز تطور العلاقات الصينية ـ السودانية، سيما وان الصين اخذت تبتعد في سياستها تجاه السودان عن الاعتبارات السياسية الى الاعتبارات المصلحية بالدرجة الاساس وهو ما يصب في سبيل تدعيم السياسة الصينية تجاه السودان حاضراً وفي المستقبل.